

مجلس الامن الدولي وراعبي المؤتمر والأسرة الدولية باتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال؛ خامساً: ... وتطالب مجلس الامن الدولي بالزام اسرائيل بتنفيذ القرار [٧٩٩]، واعادة جميع المبعدين على الفور، والتعهد بعدم اللجوء الى سياسة الابعاد مستقبلاً؛ سادساً: ... قرر الوزراء ابقاء اجتماعهم التنسيقى مفتوحاً... واستئناف هذا الاجتماع التنسيقى في دمشق في وقت لاحق لاتخاذ القرارات المناسبة» (من نص البيان، في تشرين، دمشق، ١٩٩٣/٣/٢٠، ص ١ و١١)؛ وعلقت صحيفة «تشرين» بالقول: «جاءت زيارة [رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق] رابين، الى الولايات المتحدة الاميركية وما أعقبها من تعهد بتوطيد الشراكة الاستراتيجية الاميركية - الاسرائيلية لتثير مزيداً من الشكوك... كل هذه الاسباب وفي مقدمها مسألة المبعدين والوضع المتفجر في الاراضي المحتلة، دفعت بالوزراء العرب الى عدم البت بقرارهم حول المشاركة في مباحثات الجولة التاسعة، بانتظار الحصول على ايضاات اميركية واستفسارات حول مفهوم الشريك الكامل والموقف من مسألة المبعدين التي هي قضية جميع العرب وليست قضية الفلسطينيين» (المصدر نفسه، ١٩٩٣/٣/٢٠، ص ١). هكذا، بعد ان كان التردد في اتخاذ قرار المشاركة في الجولة التاسعة مقصوراً على الوفد الفلسطيني عند توجه الدعوات صار بعد زيارة رابين لواشنطن شاملاً جميع الاطراف العربية المعنية؛ فقد أشار وزير الخارجية اللبناني، فارس بوز، الى انه من الصعب اتخاذ القرار بشكل سريع «فهناك كلام حول دور الولايات المتحدة الاميركية كوسيط عادل ومنصف، وفي الوقت عينه هناك كلام عن دور الولايات المتحدة الاميركية كحليف استراتيجي لاسرائيل، وهذا التناقض بحاجة الى توضيح. وهناك كلام آخر بعدم امكانية العودة الى حدود العام ١٩٦٧، وهذا، أيضاً، بحاجة الى توضيح. هناك كلام حول قضية المبعدين وطريقة عودتهم، وأيضاً هذا الكلام بحاجة الى توضيح... [و] يجب ألا ننتقص من قيمة موضوع المبعدين، ولكن يجب ألا نتركه يهيمن على القضية بشكل يطغى على القضية الجوهرية... [بحيث] لا نقبل بأن نفاوض على القرار ٧٩٩ على حساب قضايا جوهرية»

وأشار الى «انه اذا كان للولايات المتحدة الاميركية دور حاسم في دفع عملية السلام، فإن للعرب دوراً لا يقل أهمية» (المصدر نفسه)، ودعا جميع الدول العربية «ان تقدم الدعم لدول المواجهة بلا تحفظ» (المصدر نفسه).

ويبدو ان التصريحات التي صدرت في واشنطن عن المسؤولين الاميركيين بعد مباحثات رئيس الحكومة الاسرائيلية في واشنطن، والتي كان من أبرز عناوينها التأكيد على التحالف الاستراتيجي الاميركي - الاسرائيلي، وتأكيد الادارة الاميركية على الحفاظ على تفوق اسرائيل العسكري في المنطقة، والاعلان عن عدم بحث الجانبين قضية المبعدين الفلسطينيين، كان لها الأثر في التحركات السياسية العربية والتصريحات التي تبعتها، والتي اتخذت، بعد ذلك، منحى التنسيق في ما بين الاطراف المعنية مباشرة بالمفاوضات؛ ففي خطاب للرئيس السوري، حافظ الأسد، أكد «رفضه عقد محادثات منفردة، مؤكداً، في الوقت عينه، على تسوية مسألة الشرق الاوسط بين العرب والاسرائيليين... بصفة شاملة وتضم جميع الاطراف الفاعلة والمعنية» (السلام، ١٩٩٣/٣/٢١)؛ كما زار الأسد القاهرة في ١٩٩٣/٣/٢٨، عشية توجه الرئيس مبارك الى واشنطن، وتردد انه حمل مبارك رسالة الى واشنطن؛ وانعكس ذلك كله في مداولات وزراء خارجية دول الطوق الذي عُقد في دمشق يومي ٢٨ و٢٩/٣/١٩٩٣، حيث صدر، في ختامه، بيان مشترك، من بين ما جاء فيه: «أولاً، تؤكد الاطراف العربية المشاركة في عملية السلام التزامها بهدف اقامة السلام الشامل والعادل في المنطقة على أساس التنفيذ الكامل لقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٢٢٨ القاضيين بانسحاب اسرائيل من على جميع الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس...؛ ثانياً، تؤكد الاطراف العربية المشاركة تمسكها بمبدأ شمولية الحل... على جميع الجبهات وبالنسبة لجميع الاطراف؛ ثالثاً... ان دور الشريك الكامل يجب ان يكون لدعم الشرعية الدولية والعمل على التنفيذ الامين، نصاً وروحاً، للأسس والمبادئ والقرارات التي تستند اليها مسيرة السلام؛ رابعاً: ... تؤكد ان مقاومة الاحتلال الاسرائيلي حق مشروع للدفاع عن النفس... ويطالب وزراء الخارجية